دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	نصب جواب الطلب فى قراءة ابن عامر " كن فيكون "
المصدر:	مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية
المؤلف الرئيسي:	أبو هولا، رياض رزق االله
مؤلفين آخرين:	الحسن، أحمد حسن(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج6, ع13
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الناشر:	جامعة طيبة - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الصفحات:	431 - 474
رقم MD:	850168
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex, AraBase
مواضيع:	اليحصبى، عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة، ت. 118 هـ.، القراءات القرآنية، النحو العربى، جواب الطلب، علامات الإعراب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/850168

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

نصب جواب الطلب
في قراءة ابن عامر:
﴿كُن فَيَكُونَ﴾

د. رياض رزق الله أبو هولا

أستاذ اللغة والنحو المساعد، الجامعة الهاشمية، الأردن

د. أحمد حسن الحسن

أستاذ اللغة والنحو المساعد، الجامعة الهاشمية، الأردن

hola9775@gmail.com

ahmadalhasan@gmail.com

تاريخ التحكيم: ٢٤/ ٥/ ١٤٣٧ تاريخ الإفادة: ١/ ٩/ ١٤٣٧

المستخلص:

توجهت سهام الإنكار والتضعيف لقراءة ابن عامر(كن فيكونَ) بالنصب، وكان منطلق الطعن عدم تحقق دلالة الطلب هنا. و قد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها: جعل ابن مالك من مواضع إضمار(أن) الناصبة للمضارع، وقوعها في سياق (إنّما)، ونسبه للكوفيين. ورأى ابن الضائع جواز النصب لتقدم (إذا). ويعد السياق عونًا لتوضيح صحة التركيب، فجملة :إنْ قمتَ تَقمْ، لا تجوز عند النحاة. ولو قلنا: (إنْ قمتَ تَقمْ كريمًا، أو مهانًا) جازت. وهذا يصرف معنى القيام الأول عن القيام الثاني. ومثله قراءة النصب: (إنْ كنت تكنْ على ما أراد الله).

الكلمات المفتاحية:

قراءة، ابن عامر، جواب الطلب، النصب، الرفع.

المقدمة

إنَّ من أشرف ما تُقضى به الأوقات، وتفنى في تحصيله الأعمار، طلب العلم، خاصة العلم الذي يتصل بكتاب الله عز وجل، وقد شاء الله تعالى أن نقرأ في كتاب الدر المصون، فقال أثناء تفسير قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾(١): «وأمَّا ما انفرَدَ به ابنُ عامر في هذه المواضع الأربعة اضطرب كلامُ الناس فيها وهي لعمري تحتاج إلى فضل نظر وتأمل، ولذلك تجرَّأ بعض الناس على هذا الإمام الكبير»(٢). ومن المعلوم أن جواب الطلب، أي: الأمر، والدعاء، والاستفهام...يكون مجزومًا إذا كان مضارعًا، ضمن مجموعة من الشروط، وهي: ألّا يسبق الفعل المضارع بفاء السببية، وأن يكون دالًا على الجواب، وأن يصحَّ وقوع (إن لا) موقع النهي، فإن كانت الفاء في الجملة، وكانت الجملة دالة على طلب، نصب ما بعد الفاء، ومن هنا كان الخلاف في هذه القراءة، فهل الفاء سببية هنا؟ وهل دلالة الطلب، التي توجب تغاير الفعلين، أو الفاعلين متحققة؟ وعليه فقد رأينا أنَّ هذه المسألة تحتاج إلى التجلية والتوضيح، غير مدعين أنّنا أولئك الذين قصدهم بالنظر والتأمل، بيد أنّنا سنبذل الوسع في بيان رأي القدماء، والمحدثين في هذه المسألة، محاولين ترجيح من نراه صوابًا من وجهة نظرنا.

وكانت هذه القراءة محط عناية كثير من المفسرين، والنحاة، وعلماء القراءات، فالقراءة المشهورة فيها الرفع لـ(يكون)، وأمّا النصب فقد انفرد به ابن عامر، فانقسموا ما بين مؤيد لها ومعترض عليها، وناقل دون إبداء رأي، كما تبرز أهمية البحث في أنه يتناول قراءة متواترة ثابتة النقل عن رسول الله ﷺ.، طُعن فيها، فكان لا بدّ من الانتصار لها، وذلك بجمع آراء العلماء حولها؛ من مفسرين، ونحاة،

(١) البقرة: ١١٧.

(٢) الدر المصون، للسمين الحلبي، ٢/ ٨٩.

وغيرهم، لتوضيح موقفهم منها، وبيان مكانتها في اللسان العربي الفصيح.

وإضافة إلى ذلك فإنّنا لا نعرف أحدًا –على حد اطلاعنا – تعرض لها بالدراسة بشكل مفصل، بيد أنّ هناك ثلاث دراسات جاءت هذه القراءة ضمن ثنايا البحث فيها، ولم تستقل بدراسة مفصلة، **أولها**: كتاب الدكتور سامي عبد الفتاح (قراءات الإمام ابن عامر) إلّا أن ما ذكره الدكتور حول هذه القراءة ليس كافيًا؛ وذلك للأسباب الآتية:

أولًا: يؤكد الدكتور أنه نقل أقوال عدد من العلماء في هذه الآية(١)، وهناك العديد من العلماء الذين أجازوا هذه القراءة، وبينوا وجهها في العربية، بل وقدموا قراءة النصب على الرفع، إلا أنّ الدكتور أهمل رأيهم.

ثانيًا: اكتفى بذكر رأي الفارسي، وقد لقي هذا الرأي اعتراضًا كبيرًا من العلماء بسبب الاتجاه الاعتزالي فيه.

ثالثًا: يختلف اتجاه البحث هنا عمّا جاء في الكتاب؛ إذ إنّ هدف الدراسة هنا الكشف عن صحة التركيب النحوي، أمّا الكتاب فهو في علوم القرآن، وعليه فقد أهمل الدكتور العديد من آراء علماء النحو في الآية أمثال سيبويه والمبرد وابن مالك.

رابعًا: جعل الدكتور قراءة الكسائي للآية (٨٢) من سورة (يس) والآية (٤٠) من سورة النحل، دليلًا على صحة قراءة النصب عند ابن عامر، وليس الأمر كذلك، إذ إنّ الكسائي قرأ على أساس العطف.

خامسًا: لم يرد الدكتور على آراء المعترضين على القراءة، من خلال المجيزين لها.

أمّا الدراسة **الثانية**، فهي بحث الدكتور أحمد إبراهيم الجدبة، وعنوانه (قراءات

---

(١) قراءات ابن عامر، سامي هلال، ٩٥-٩٦.

الفعل المضارع في القرآن الكريم دراسة نحوية)[١] إذ درس جميع ما كان فيه غير قراءة من تلك الأفعال، وكان هدفه التأكيد على صحة تلك القراءات، وتواترها، وذكر الآية محل الدراسة في صفحة واحدة، أكد فيها على صحة القراءة من خلال ورود عدد من الشواهد عليها، وهي تلك التي وردت عند سيبويه، وذكر أن النصب ورد في خمسة مواضع، والصواب أنه ورد في ستة مواضع، والخلاف وقع في أربعة منها.

أمّا الدراسة **الثالثة** فهي رسالة ماجستير قدمت من الباحثة صابرين بن خميس اللولو، بإشراف الدكتور أحمد الجدية، بعنوان (القراءات القرآنية للأفعال المضارعة دراسة نحوية)[٢] ويتضح لنا بعد الاطلاع على الرسالة أن ما جاء في الرسالة ينطبق تمامًا على ما جاء عند مشرفها سابقًا؛ إذ تناولت القراءة بصفحة واحدة، وما ورد من شواهد عند سيبويه، وخلصت إلى أن النصب هو الصواب؛ لأن فاء السببية المسبوقة بالأمر لها شرطان: أن يكون بصيغة الطلب، وألاّ يكون بلفظ اسم الفعل.

والحقيقة أن ما ذكرناه سابقًا عن دراسة الدكتور سامي هلال ينطبق هنا تمامًا؛ إذ غابت كثير من آراء العلماء في هاتين الدراستين، ولم يكن للمنحى الدلالي قيمة فيهما، كما أن الدراستين تتسمان بالعرض السريع للمسائل.

وعليه فقد جاء هذا البحث، ليوضح الخلاف القائم بين العلماء في هذه القراءة، من خلال ذكر آراء المعترضين عليها، والمجيزين لها، ووفقًا لهذا فقد انقسم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، ثم ثبت المصادر والمراجع.

وكان منهج البحث وصفيـًا تحليليـًا، إذ قمنا بجمع المواضع التي تناول فيها العلماء هذه المسألة، ثم عرضنا الآراء فيها، وناقشناها من خلال كتب النحو المختلفة، وبيّنّا آراء العلماء فيها، ثم رجحنا ما غلب الظن بأنه الصواب.

---

(١) وهو بحث نشر في: مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد (١٤)، العدد (٢)، ٢٠٠٦م.

(٢) وهي رسالة في: الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ٢٠٠٧م.

التمهيد

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

ترجمة الإمام ابن عامر[١]

هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي. عربي ثابت النسب من حمير، قال أبو عمرو الداني: «ليس في أئمة القراءة عربي غيره وغير أبي عمرو، ومن سواهما مولى»[٢]. كان مولده محل خلاف بين العلماء، فقيل: سنة (٨هـ)، وقيل: سنة (٢١هـ)، وكان ذلك في قرية من قرى البلقاء، يقال لها (رحاب).

تلقى ابن عامر القراءة عن: أبي الدرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وواثلة بن الأسقع رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وفضالة بن عبيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ومعاذ بن جبل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ومعاوية بن أبي سفيان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، والمغيرة بن أبي شهاب، واختلفوا في تلقيه عن عثمان بن عفان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وقد درس الدكتور سامي عبد الفتاح طرق الرواية عند ابن عامر، والخلاف الواقع في تلقيه عن عثمان بن عفان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وخلص إلى أنّ: «الصحيح الذي تميل إليه النفس، وتؤكده الأدلة، أن ابن عامر اتّصل سند قراءته بعثمان بن عفان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بواسطة المغيرة بن أبي شهاب، وقد أخذ المغيرة القراءة عرضًا عن عثمان بن عفان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ»[٣].

يعد ابن عامر من التابعين، وقد تولى مناصب عدة، قال ابن الجزري: «وكان

---

(١) انظر ترجمته في: التيسير، الداني، ١/ ٥-٦، وجامع البيان، الداني، ١/ ١٨٤-١٨٨، وتهذيب الكمال، المزي ١٤/ ٥٤٢، ومعرفة القرّاء، ١/ ٤٧-٥٠، وغاية النهاية، الجزري، ١/ ٤٢٣-٤٢٥، والنشر، الجزري، ١/ ١٤٤، والأعلام، الزركلي، ٤/ ٩٤.

(٢) التيسير، ١/ ٦، وجامع البيان١/ ١٨٥.

(٣) قراءات الإمام ابن عامر، ١٩.

إماما كبيرا، وتابعيا جليلا، وعالما شهيرا، أم المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبد العزيز، وقبله وبعده، فكان يأتَمُّ به، وهو أمير المؤمنين، وناهيك بذلك منقبة، وجمع له بين الإمامة والقضاء، ومشيخة الإقراء بدمشق، ودمشق إذ ذاك دار الخلافة، ومحط رحال العلماء والتابعين، فأجمع الناس على قراءته، وعلى تلقيها بالقبول، وهم الصدر الأول، الذين هم أفاضل المسلمين»[1].

توفي ابن عامر بدمشق يوم عاشوراء سنة (١١٨هـ)، رحمه الله رحمة واسعة.

المطلب الثاني
القراءات المتواترة في الآية محل الخلاف

لا بدّ أن نبيّن أولا أنْ تركيب (كن فيكون) ورد في كتاب الله في ثمانية مواضع هي:

قوله تعالى:﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[2]. وقوله تعالى:﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[3]. وقوله تعالى:﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[4]. وقوله تعالى:﴿وَيَوۡمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ﴾[5]. وقوله تعالى:﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[6].

---

(١) النشر، ١/ ١٤٤.

(٢) البقرة: ١١٧.

(٣) آل عمران: ٤٧.

(٤) آل عمران: ٤٧.

(٥) الأنعام: ٥٩.

(٦) النحل: ٤٠.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[3].

وموضع البحث هنا ينصب على أربع آيات فقط هي:آية البقرة (١١٧)، وآل عمران (٤٧)، ومريم (٣٥)، وغافر (٦٨)، فالخلاف في هذه المواضع الأربعة فقط، حيث جاءت فيها قراءتان متواترتان، هما:الرفع لجمهور السبعة، وانفرد ابن عامر بالنصب[4] أمّا الآيتان (٤٠) من سورة النحل، و(٨٢) من يس، فقد شاركه في قراءة النصب الكسائي[5]، ولم يعترض العلماء على قراءة النصب هنا؛ لأنها من باب العطف على (أن نقولَ) وقرأ ابن عامر الآيتين (٥٩) من آل عمران، و(٧٣) من الأنعام بالرفع[6]، ولا خلاف في ذلك، وأمَّا الحديث عن توجيه القراءة فهو مدار هذا البحث.

---

(١) مريم: ٣٥.

(٢) يس: ٨٢.

(٣) غافر: ٦٨.

(٤) انظر: السبعة، ابن مجاهد، ص ١٦٩و٢٠٦و٤٠٩، والحجة، ابن خالويه، ص ٨٨ و١١٠، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، ٢/ ٢٠٣.

(٥) انظر: السبعة، ابن مجاهد، ص ٣٧٢و٥٤٤، والحجة، ابن خالويه، ص٢١١، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، ٥/ ٦٥ و٦/ ٤٧.

(٦) انظر: المبسوط، النيسابوري، ص١٣٥، وجامع البيان، الداني، ٢/ ٨٨٤.

المبحث الأول

(آراء المعترضين على قراءة ابن عامر)

اعترض العلماء على قراءة ابن عامر (كنْ فيكونَ) بالنصب؛ لأنَّ (أنْ) الناصبة تضمر بعد الفاء إذا سبقت بنفي، أو شبهه، مع كون الطلب حقيقيًا، وهم يرون أنَّ الآية جاءت على صورة الطلب، وليست بطلب حقيقي، بل هي خبر جاء على صيغة الأمر.

وأوّل ما يطلعنا من العلماء الذين تعرضوا لهذه القراءة شيخ النحاة سيبويه، حيث ذكر قراءة النصب وبيَّن موقفه منها، وذلك بقوله: «واعلم أن الفاء لا تضمر فيها أن في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلاّ الرفع،...وذلك قوله:إنه عندنا فيحدثنا، وسوف آتيه فأحدثه ليس إلا، إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول، وإن شئت كان منقطعًا؛ لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا الرفع...ومثله:﴿كُن فَيَكُونُ﴾[1] كأنه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون. وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل (أنْ) العاملة.فمما نصب في الشعر اضطراراً قوله:

سَـأَتْرُكُ مَنْزِلـي لِبَنِـي تَمِـيمٍ ... وأَلْحَـقُ بالحِجَـازِ فأَسـتَرِيحَا[2]

وقال الأعشى، وأنشدناه يونس:

ثُمَّتَ لا تَجْزُونَنِي عند ذاكُـمُ ... ولكنْ سَيَجْزيني الإلهُ فيُعقِبَـا[3]

---

(١) البقرة: ١١٧.

(٢) البيت من الوافر، وينسب للمغيرة بن حبناء في: إيضاح شواهد الإيضاح، القيسي، ١/ ٣٤٧، وهو بلا نسبة في: المقتضب، المبرد، ٢/ ٢٤، والأصول، ابن السراج، ٢/ ١٨٢، وشرح المفصل، ابن يعيش، ٤/ ٢٨٤، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك، ٤/ ٢٨٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه، ص١١٧، وانظر: سر الصناعة، ابن جني، ٢/ ٦٥، وإيضاح =

وهو ضعيفٌ في الكلام»[١].

إنَّ سيبويه يؤكد في كلامه السابق على مسألة المفاضلة بين القراءات، ويؤكد محققو كتاب المحتسب إكثار سيبويه من المفاضلة والاحتجاج لبعض القراءات، وعمدته في ذلك العربية، وأنها توافق الكثير الشائع من كلام العرب، إضافة إلى تحليله للنصوص؛ لإبراز معانيها وإيجاد الفروق بينها[٢].

فهذا النسق من الكلام عند سيبويه لا يكون إلا مرفوعًا، وفي الآية محل الشاهد وجه الرفع على خيارين؛ الأول:على العطف؛ على (يقول)، والثاني:على الابتداء؛ أي فهو يكون، إلّا أنَّ سيبويه ذكر شرط الجواز في هذه المسألة، إذ إنَّ النصب هنا مرتهن بكونه دالًا على الخبر، وفي هذه الحالة يكون النصب ضرورة، وهو وجه ضعيف.

لقد تبع كلام سيبويه السابق كثير من النحاة والمفسرين، فهذا الفراء يتكلم عن هذه الآية مبديًا رأيه ورأي الكسائي فيها، إذ يقول: «وقوله (الآية) رفع ولا يكون نصبا، إنما هي مردودة على (يَقولُ)...وأما التي فِي النحل (الآية) فإنها نصب وكذلك التي فِي (يس) نصبٌ لأنها مردودةٌ على فعل قد نُصب بـ(أن)، وأكثر القراء على رفعهما.والرفع صوابٌ، وذلك أن تجعل الكلام مكتفيا عند قوله:﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن﴾ فقد تم الكلام، ثُمَّ قال:فسيكون ما أراد الله.وإنّه لأحب الوجهين إليّ، وإن كان الكسائي لا يُجيز الرفع فيهما، ويذهب إلى النّسق»[٣].

=

شواهد الإيضاح، القيسي، ١/ ٣٤٨، وشرح التسهيل، ابن مالك، ٤/ ٤٧.

(١) الكتاب، ٣/ ٣٨-٤٠.

(٢) انظر: مقدمة المحتسب، ٩.

(٣) معاني القرآن، الفراء، ١/ ٧٤-٧٥، و٢/ ١٠٠.

ونرى من الكلام السابق منع الفراء لوجه النصب بالعطف، ويؤكد أنه رفع لا غير، ثم يرجح العطف على الابتداء، بل ويعارض الكسائي الذي يرى العطف في الآيتين اللتين في (يس) و(النحل).

وقد ذهب أبو عبيدة مذهب سيبويه في أحد توجيهيه، إذ يقول عند وقوفه على آية سورة البقرة: «أي أحكم أمرا...فرفع (فيكون)؛ لأنه ليس عطفا على الأول، ولا فيه شريطة فيجازى، إنما يخبر أن الله تبارك وتعالى إذا قال:كن، كان»[١].ومن الذين ذهبوا مذهبه أيضًا، ابن أبي زمنين[٢]، والكرماني[٣]، وابن يعيش[٤]، والرضي[٥].

ويبيّن الأخفش جواز وجهي الرفع؛ على الابتداء والنصب بالعطف، بيد أنه لم يتعرض لقراءة ابن عامر، ولم يضعها في الحسبان، فقال: «فإن جعلت (يَكُون) ها هنا معطوفةً نصبت لأنَّ «أَنْ نَقُولَ» نصب بـ(أَنْ) كأنه يريدُ: (أَنْ نَقُولَ)(فيكونَ).فإن قال: «كيف والفاء ليست في هذا المعنى؟ فإن الفاء والواو قد تعطفان على ما قبلهما وما بعدهما، وإن لم يكن في معناه نحو:ما أنتَ وزيداً، وإنما يريد:لم تضرب زيداً، وترفعه على:ما أنت وما زيد...والرفع في قوله: «فَيَكُونُ» على الابتداء نحو قوله:﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾[٦]، وكذا ساوى بيان الحق بين الوجهين[٧].

ويرى المبرد أنَّ «النصب ها هنا محال؛ لأنه لم يجعل فـ(يكونَ) جوابا، هذا

(١) مجاز القران، ١/ ٥٢.

(٢) تفسير القرآن العزيز، ١/ ١٧٣.

(٣) غرائب التفسير، ١/ ١٧١.

(٤) شرح المفصل، ٢/ ٢٤٢.

(٥) شرح الرضي على الكافية، ٢/ ٨٧٣.

(٦) الحج: ٥، معاني القرآن، ١/ ١٥٢-١٥٣.

(٧) باهر البرهان، ١/ ١٣١-١٣٢.

خلاف المعنى؛ لأنه ليس ههنا شرط إنما المعنى:فإنه يقول له:كن فيكون، وكن حكاية»[١].وبهذا نرى أنّ المبرد يرفض النصب مطلقًا، ويجعله محالًا، إذ إنَّ النصب يعتمد على التركيب الشرطي، ولا شرط هنا، ويبين أبو علي الأصفهاني دلالة الحكاية بقوله: «لأنّ معنى الحكاية ظاهر فيه ومفهوم منه، وإذا كان الأمر على هذا فقوله:كن، حكاية، والمعنى فيه إيجاب خروج الشّيء المراد من العدم إلى الوجود. وقوله:فيكون بيان حسن المطاوعة من المراد وتكوّنه، وليس ذلك على أنّه مخاطبة المعدوم، ولكنّ الله تعالى أراد أن يبين على عادة الآمرين إذا أمروا كيف يقرّب مراده إذا أراد أمرا، فأخرج اللّفظ على وجه يفهم منه ذلك، إذ كان لا لفظ في تصوير الاستعجال، وتقريب المراد أحضر من لفظة كن فاعلمه»[٢].

ويبين الطبري دلالة الرفع لـ(يكون) سواء على الابتداء أو العطف، مرجحًا العطف على الابتداء، موافقًا الفراء في اختياره، إلاّ أنه لم يتعرض لقراءة ابن عامر بالنصب، إذ يقول: «وإذا كان الأمر في قوله جل ثناؤه:﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[٣]، هو ما وصفنا من أن حال أمره الشيء بالوجود حال وجود المأمور بالوجود، فبَيِّنٌ بذلك أن الذي هو أولى بقوله:(فيكون) الرفع على العطف على قوله (يقول)؛ لأن (القول) و(الكون) حالهما واحد. وهو نظير قول القائل:تاب فلان فاهتدى، واهتدى فلان فتاب؛ لأنه لا يكون تائبا إلا وهو مهتد، ولا مهتديا إلا وهو تائب. فكذلك لا يمكن أن يكون الله آمرا شيئا بالوجود إلا وهو موجود، ولا موجودا إلا وهو آمره بالوجود. ولذلك استجاز من استجاز نصب (فيكون) من قرأ:﴿إِنَّمَا

---

(١) المقتضب، ٢/ ١٨.
(٢) الأزمنة والأمكنة، ١٩-٢٠.
(٣) البقرة: ١١٧.

قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[(١)] بالمعنى الذي وصفنا على معنى:أن نقولَ فيكونَ.وأما رفع من رفع ذلك، فإنه رأى أن الخبر قد تم عند قوله:﴿إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن﴾ إذ كان معلوما أن الله إذا حتم قضاءه على شيء، كان المحتوم عليه موجودا، ثم ابتدأ بقوله: فيكون، كما قال جل ثناؤه:﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾[(٢)] وكما قال ابن أحمر:

يُعَالِجُ عَاقِرًا أعْيَتْ عَلَيْهِ ... لِيُلْقِحَهَا فَيَنْتِجُهَا حُوارا[(٣)]

ويورد الزجاج قراءتي الرفع والنصب في هذه الآية، ثم يذكر وجهي الرفع فيها، مشيرًا إلى الأثر الدلالي لها، وذلك بذكر عدد من الأقوال غير المنسوبة –ولقد تركنا إيراد وجه النصب عنده لمبحث المجيزين– فقال: «..المعنى فهو يكون، ومعنى الآية قد تكلم الناس فيها بغير قول:قال بعضهم: إنما يقول له ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ إنما يريد: فيحدث، كما قال الشاعر:

امْتَلأ الحَوْضُ وَقَال قَطْنِي

مَهْلاً رُوَيْداً قدْ مَلأتُ بَطْنِي[(٤)]

والحوض لم يقل. وقال بعض أهل اللغة:يقول له وإن لم يكن حاضراً: كن؛

(١) النحل: ٤٠.

(٢) الحج: ٥.

(٣) تفسير الطبري، ٢/ ٥٤٩، والبيت من الوافر، وهو لعمرو بن أحمر الباهلي في ديوانه، ص٧٣. وفي: المفصل، الزمخشري، ٣٣٠، وشرح المفصل، ابن يعيش، ٤/ ٢٧٥، وبلا نسبة في: الكتاب، سيبويه، ٣/ ٥٤.

(٤) الرجز بلا نسبة في: إصلاح المنطق، ابن السكيت، ٥٠، واللامات، الزجاجي، ١٤٠، والخصائص، ابن جني، ١/ ٢٤، ودرة الغواص، الحريري، ٢٠، والإنصاف، الأنباري، ١/ ١٧٠، ومسائل خلافية، للعكبري، ٣٨.

لأن ما هو معلوم عنده بمنزلة الحاضر. وقال قائل: له معنى من أجلها، فكأنه إنما يقول من أجل إِرادته إِياه:(كُنْ) أي احدُث فيحدث، وقال قوم:هذا يجوز أن تكون لأشياءَ معلومة، أحدث فيها أشياءَ فكانت، نحو قوله: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾»[1].

ومن السابق نرى الزجاج يورد العديد من الأقوال، التي تشير إلى اتساع دائرة الخوض في هذه الآية، وكل يدلي بدلوه على أساس التوجه الفكري لديه، فإمّا أن يكون الأمر من باب المجاز، أو تأكيد مطلق القدرة الأزلية، أو إشارة إلى الإحداث الحادث وليس الأزلي، أو أن يكون الخطاب من أجله، وليس متعلقًا بالمخاطب الظاهر، أو تخصيصًا للعبارة إذا الأمر يصرف إلى تحويل الموجود، وليس إيجاد المعدوم.

وذهب ابن مجاهد إلى وصف القراءة بالعديد من الأوصاف التي تدل على رفضها رفضًا تامًا، إذ يقول: «قَرَأَ ابْن عَامر وَحده (كن فَيكونَ) بنصب النُّون، قَال أبو بكر: وهو غلط»[2]، وقال أيضًا: «وهو وهم، وقَال هِشام بن عمار: كان أَيُّوب بن تَميم يقرأ (فَيكون) نصبا ثمَّ رجعَ فَقَرَأ (فَيكون) رفعا»[3] وقال في ثالث: «هذا خطأ في الْعربيَّة»[4].

وبهذا نرى ابن مجاهد اختلف عن سابقيه من العلماء؛ إذ طعن بالقارئ والقراءة معًا، إذ القارئ واهم، ودلالة الوهم هنا تشير إلى عدم ضبط الراوي لمسموعه من جهة، وإلى وهمه في أنّ القراءة تشير إلى الشرط من جهة أخرى.

(١) البقرة: ٦٥، معاني القرآن وإعرابه، ١/ ١٩٩.
(٢) السبعة، ١٦٩.
(٣) السابق، ٢٠٦-٢٠٧.
(٤) السابق، ٤٠٩.

وعلاوة على ما سبق فإنّ ابن مجاهد يؤكد أنَّ ابن عامر هو الوحيد الذي قرأ بهذه القراءة-أقصد في المواضع الأربعة- وأنّ ترك قراءة النصب من غير ابن عامر دلالة على خطأ التوجه.

وتناول النحاس هذا الأمر وأدلى بدلوه فيه، فبين في عدة مواضع أن التركيب لا يقبل إلا الرفع، ناقلًا ما قاله الفراء في هذه المسألة[1]، وإذا ما وصل إلى آية سورة النحل ذكر قراءة النصب فيها، ثم قال: «قال أبو إسحاق[2]:النصب من وجهين:أحدهما على العطف أي:فأن يكون، والآخر:أن يكون جوابا لـ(كن)...فأما أن يكون جوابا فمحال؛ لأنه إخبار لا يجوز فيه الجواب، كما تقول:أنا أقول لعمرو امض، فيجلس أو فيمضي، ولا معنى للجواب هاهنا، وإنما الجواب أن يقول:امض فأكرمك»[3].ومن السابق نرى أنَّ النحاس استعمل وصف المبرد، عند رفضه للقراءة، بقوله: «محال».

وسار ابن خالويه على نهج من سبقه في رفض القراءة، فقال: «قرأ ابن عامر بالنصب. والحجة له:الجواب بالفاء، وليس هذا من مواضع الجواب؛ لأن الفاء لا ينصب إلاّ إذا جاءت بعد الفعل المستقبل...وهذا لا يجوز في قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾؛ لأن الله تعالى أوجد بهذه اللفظة شيئا معدومًا.ودليله حسن الماضي في موضعه، إذا قلت: كن فكان»[4].ونرى ابن خالويه يشير إلى أنّ الفعل يجب أن يكون مستقبلًا، حتى يكون صالحًا للجواب، و(فيكون) لا تشير إلى المستقبل بل إلى الماضي، وعليه فكل ما أراد الله تكوينه فقد كان، ولا تكوين في المستقبل!.

(١) انظر: إعراب النحاس، ١/ ١٦٢، و٢/ ١٦.

(٢) يقصد الزجاج.

(٣) إعراب النحاس، ٢/ ٢٥٠.

(٤) الحجة، ١/ ٨٨.

ويوضح الأزهري موقف القراء من قراءة النصب، إذ يشير إلى ضعفها لديهم، إلا أنه يشير إلى أمر مهم جعله من أجاز هذه القراءة حجة للرد على من اتهم ابن عامر بالوهم[١]، وفي ذلك يقول: «وَمَنْ قَرَأَ:(فَيَكُونَ) بالنصب فهو على جواب الأمر بالفاء، كما تقول: زُرني فَأَزُورَك.وهذا عند القراء ضعيف، والقراءة بالرفع هو المختار»[٢].

ونجد الفارسي يطيل الكلام حول هذه القراءة، والمقام لا يتسع لإيراد ما قاله كاملًا، ولذا رأيت أن أشير إلى أهم الأمور التي أثارها، وهي[٣]:

أولًا: رأى أنَّ دلالة (القول) في الآية دلالة مجازية؛ لأنّ المعدوم لا يخاطب، واستشهد على ذلك بعدة شواهد، منها قول الشاعر:

قَدْ قَالَتِ الأَنْسَاعُ لِلْبَطْنِ الحَقِي[٤]

ثانيًا:لفظة (كُنْ) خبر جاء على صيغة الأمر، كقولنا:أكرم بزيد.

ثالثًا: لا بدَّ من اختلاف الفعلين أو الفاعلين، أما جملة:إنْ قمتَ تَقم، فـ«هذا كلام في قلة الفائدة على ما تراه، وإذا كان الأمر على هذا لم يكن ما روي عنه من نصبه فَيَكُونُ متجها».

رابعًا: نفى أن يكون النصب على ظاهر اللفظ، كما جاء عن الأخفش في قول الله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[٥]، إذ «قد يكون اللفظ على

(١) سنرى ذلك لاحقًا.

(٢) معاني القراءات، ١/ ١٧٢-١٧٣.

(٣) انظر: الحجة، ٢/ ٢٠٣-٢٠٩.

(٤) الرجز ينسب إلى أبي النجم العجلي، وتتمته: قِدْمـًا، فآضَتْ كالفَنِيقِ المُحْنِقِ، وهو في الإبانة، العوتبي، ١/ ١٣٦، والخصائص، ابن جني، ١/ ٢٤

(٥) إبراهيم: ٣١.

شيء والمعنى على غيره، ألا ترى أنهم قد قالوا: ما أنت وزيدا؟والمعنى:لِمَ تؤذيه؟وليس ذلك في اللفظ».

خامسًا: احتج بإجماع القراء على قراءة الرفع، ورفضهم النصب «إلاّ ما روي عن ابن عامر وهو من الضعف بحيث رأيت، فالوجه في (يكون) الرفع».

سادسًا: يؤكد أنّ الرفع لـ«فيكون» على الابتداء، وليس على العطف؛ لأنّ دلالة الزمن مختلفة، إذ لا يجوز عطف المضارع على الماضي (قال)، ثم أشار إلى التكوين هنا بمعنى (الإحداث) فقال: «لأنَّ المعنى:فيكون بتكوينه، أي:بحدوثه».

ومن السابق نرى أنّ الفارسي دعّم موقفه من رفض القراءة بالإجماع، والقياس، والدلالة، ثم رجح وجهًا من وجهي الرفع على الآخر، وأثار قضيةً سبق وأن ذكرها الزجاج، لكنه تبناها فأسندت إليه، ولقد اعترض عليها العلماء بعده، إذ جعل التكوين بمعنى الإحداث وهذا مذهب المعتزلة.

وسار مكي على نهج الفارسي في رفض قراءة النصب واحتج بغالب حججه، إذ قال بكون اللفظ على صيغة الأمر ومعناه الإخبار، وضرب أمثلة تشير إلى صرف دلالة اللفظ عن ظاهره، كقوله تعالى:﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾[1] فقال: «قَوْله ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ من نَصبه جعله جَوَابا لـ(كن) وَفِيه بعد فِي الْمَعْنى»[2].وكذا رفض الأصبهاني قراءة النصب وعلل ذلك بما جاء عند الفارسي من وجوب تغاير الأفعال في جملة الشرط[3]، وقال أبو الهلال العسكري بالمجاز في هذه الآية[4]، وذلك في غير كتاب له، وهذا يتسق ومذهبه المعتزلي، مع ما قاله الفارسي، وصرح ابن

(١) مريم: ٣٨.

(٢) مشكل إعراب القرآن، ١/ ١٠٩، وانظر: ١/ ٤١٨-٤٢٠.

(٣) إعراب القرآن للأصبهاني، ٨٠.

(٤) انظر: معجم الفروق اللغوية، ١/ ٣٦، والوجوه والنظائر، ١/ ٣٩٤-٣٩٥.

الجوزي بأنَّ المختار قراءة الرفع على الابتداء (القطع)، وتبنى عبارة مكيّ السابقة في وصف قراءة ابن عامر بالبعد[١].

ويرى الزمخشري أن (كن) «من كان التامّة، أي:أحدث فيحدث.وهذا مجاز من الكلام وتمثيل ولا قول...وإنما المعنى أنّ ما قضاه من الأمور وأراد كونه، فإنما يتكوّن ويدخل تحت الوجود من غير امتناع ولا توقف»[٢]، ثم استشهد ببيت أبي النجم السابق على دعوى المجاز، وفي موضع آخر يرى أنّ الابتداء هو وجه الرفع[٣].

وبذلك يذهب إلى ما ذهب إليه أبو عبيدة والفارسي من تخير وجه الابتداء على العطف، كما أنه يوضح ما ذهب إليه الفارسي من دلالة (كان) على الحدوث؛ إذ بيّن أنها التامة تضمنت معنى (حدث) وليست الناقصة، بيد أنّ الزمخشري لم يتعرض لقراءة ابن عامر في الآيات محل الخلاف.وتبعه البيضاوي[٤]، والنسفي[٥]، والطاهر عاشور[٦].

وإذا ما وقفنا عند ابن عطية نجد أنّه أولى هذه القراءة اهتمامًا كبيرًا؛ إذ ذكر بعض الآراء السابقة ورد عليها، ولذا نجد صدى ردوده في عدد من كتب التفسير التي جاءت بعده، وسندع ردوده إلى مبحث المجيزين. أمّا موقفه من قراءة ابن عامر فهي نسق للعديد ممّن سبقه من المعترضين على هذه القراءة، فقد وصفها بعدم

---

(١) زاد المسير، ١/ ١٠٥.

(٢) الكشاف، ١/ ١٨١.

(٣) السابق، ٤/ ٣١.

(٤) تفسير البيضاوي، ١/ ١٠٢-١٠٣.

(٥) تفسير النسفي، ١/ ١٢٤.

(٦) التحرير والتنوير، ١/ ٦٨٧.

الاتجاه، والضعف من جهة، ثم رجح الابتداء على العطف من جهة أخرى، إذ يقول: «و(يكون) رفع على الاستئناف، قال سيبويه معناه:فهو يكون»، وقال أيضًا: «وأما قراءة ابن عامر فغير متجهة؛ لأن الأمر المتقدم خطاب للمقضي وقوله: فَيَكُونُ، خطاب للمخبر، فليس كقوله قم فأحسن إليك، لكن وجهها أنه راعى الشبه اللفظي»، وقال أيضًا: «وقرأ ابن عامر (فيكون) بالنصب، وهي قراءة ضعيفة الوجه»[١].

ويقف السمين الحلبي موقف احترام وإجلال لابن عامر، فقال في حقِّه: «وأمَّا ما انفرَدَ به ابنُ عامر في هذه المواضع الأربعة فقد اضطرب كلامُ الناس فيها وهي لعمري تحتاج إلى فضل نظر وتأمل، ولذلك تجرَّأ بعض الناس على هذا الإمام الكبيرِ»[٢]. بيد أنّه يفند حجج المؤيدين لهذه القراءة، وتتجلى ردوده بالآتي[٣]:

أولًا: ذكر أنَّ «أكثرُ ما أَجابوا بأنَّ هذا مِمَّا رُوعي فيه ظاهرُ اللفظ من غير نظر للمعنى،...وأمّا إذا نظرنا إلى جانب المعنى فإن ذلك لا يَصِحُّ لوجهين، أحدهما: أنَّ هذا وإن كان بلفظ الأمر فمعناه الخبرُ نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ﴾[٤]، أي: فَيَمُدُّ، وإذا كان معناه الخبرَ لم ينتصِبْ في جوابِه بالفاء إلّا ضرورةً» ثم ذكر شواهد سيبويه.

ثانيًا: بيّن «أنَّ مِنْ شرطِ النصبِ بالفاءِ في جوابِ الأمرِ أَنْ يَنْعَقِدَ منهما شرطٌ وجزاءٌ نحو: ائتني فأكرمَك، تقديرُه: إنْ أتيتني أكرمتُك، وههنا لا يَصِحُّ ذلك».

ثالثًا: ذكر أن المعاملة اللفظية واردةُ في كلامهم، قال عمر ابن أبي ربيعة:

---

(١) ينظر على ترتيب نقل الأقوال: تفسير ابن عطية، ١/ ٢٠٢، و١/ ٤٣٦، و١/ ٤٤٦.

(٢) الدر المصون، ١/ ٨٨-٨٩.

(٣) انظر السابق: ١/ ٨٨-٩٠.

(٤) مريم: ٧٥.

فَقُلْتُ لجَنَّادٍ خُذِ السيفَ واشتَمِلْ عليه برفقٍ وارْقُبِ الشمسِ تَغْرُبِ(١)

فجعل (تَغْرُب) جواب (ارقب) وهو غير مترِّتب عليه...وإنما ذلك مراعاةً لجانبِ اللفظِ».

ويرجح ابن هشام كون الفاء للعطف في هذا المقام، سيرًا على نهج الطبري، ويرفض كونها للاستئناف، ثم يبيِّن أنّ العطف هنا من باب عطف الجمل لا المفرد، وبهذا يقول: «قيل الفَاء تكون للاستئناف، كَقَوْلِه:

ألم تسْأَل الرّبع القواء فينطق(٢)

أَي: فَهُوَ ينْطق؛ لِأَنَّهَا لَو كَانَت للْعَطْف لجزم مَا بعْدهَا، ولَو كَانَت للسَّبَبِيَّة لنصب، ومثله ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ بِالرَّفْع أَي فَهُوَ يكون حِينَئِذٍ، وَقَوله:

الشِّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُهُ

إذا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لَا يُعلمهُ

زَلَّتْ بِهِ إِلَى الحَضِيضِ قَدَمُهُ

يُرِيد أَن يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهُ(٣)

أَي: فَهُوَ يعجمه وَلَا يجوز نَصبه بالْعَطْف؛ لِأَنَّهُ لَا يُرِيد أَن يعجمه، وَالتَّحْقِيق أَن الْفَاء فِي ذَلِك كُله للْعَطْف، وأَن الْمُعْتَمد بالْعَطْف الْجُمْلَة لَا الْفِعْل، والمعطوف

---

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ٦٩.

(٢) البيت من الطويل وهو لجميل بثينة، وتتمته: وهل تُخْبِرَنْك اليومَ بيداء سَمْلَقُ، وهو في ديوانه، ص ٣٣، وفي: شرح أبيات سيبويه، السيرافي، ٢/ ١٨٧، وشرح التصريح، خالد الأزهري، ٢/ ٣٨١، وبلا نسبة في: الكتاب، سيبويه، ٣/ ٣٧، والمفصل، الزمخشري، ٣٢٩، والجنى الداني، المرادي، ٧٦.

(٣) الرجز للحطيئة، وهو في ديوانه، ص ١٨٥، وفي: المزهر، السيوطي، ٢/ ٤١٦، وبلا نسبة في: المذكر والمؤنث، الأنباري، ١/ ٤١٥.

عَلَيْهِ فِي هَذَا الشّعْر قَوْله:يُرِيد، وَإِنَّمَا يقدر النحويون كلمة (هو)؛ ليبينوا أَن الْفِعْل لَيْسَ الْمُعْتَمد بالْعَطْف»[١].

ويعزز ابن هشام ما ذهب إليه الفارسي من دلالة (فيكون) على الماضي، فقال: «إِنّهم يعبرون عَن الْمَاضِي والآتي كَمَا يعبرون عَن الشَّيْء الْحَاضِر؛ قصدًا لإحضاره فِي الذِّهْن حَتَّى كَأَنَّهُ مشَاهد حَالَة الْإِخْبَار...وَمِنْه ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[٢]، أَي: فَكَانَ»[٣].

المبحث الثاني
(آراء المجيزين لقراءة ابن عامر)

انبرى عدد من العلماء والمفسرين للدفاع عن هذه القراءة وبينوا وجهها في العربية من جهة، كما دافعوا عن ابن عامر، ورفضوا الطعن بهذا الإمام الكبير من جهة أخرى، وسنورد في هذا المبحث أدلة المجيزين إضافة إلى ردودهم، وردود غيرهم على بعض حجج المعترضين وأدلتهم، لكنَّنا يجب أن نُذَكِّر أن سيبويه بيَّن أنه يجوز النصب في الواجب، وقد جعل بعض العلماء[٤] قراءة ابن عامر من باب ما ذكره سيبويه من شواهد في هذا الباب، وأوّل هؤلاء الزجاج، إذ أوردنا سابقًا أنّه ذكر عددًا من الآراء في هذه الآية، ثم بيَّن رأيه قائلًا: «والنصب على ضربين: أحدهما أن يكون قوله:(فَيَكونَ) عَطْفًا على (أنْ نَقُولَ فيكونَ) ويجوز أن يكون نصبًا على جواب كن»[٥].

---

(١) مغني اللبيب، ٢٢٣.

(٢) آل عمران: ٤٧.

(٣) السابق، ٩٠٦.

(٤) منهم الشلوبين، كما ذكر ذلك ناظر الجيش، انظر: تمهيد القواعد، ٨/ ٤٢٤٩.

(٥) معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ١٩٨.

إنّ رأي الزجاج السابق يظهر أنه لا يقف عند إجازة العلماء النصب في (النحل) و(يس) على أساس العطف- وهي قراءة الكسائي- بل يجعل النصب على الجواب جائزًا أيضًا، ومن ثم فهو يساوي بينهما.

ويرى السمعاني، أن قراءة ابن عامر أظهر في العربية، فيقول: «فَأَما قَوْله تَعَالَى:(فَيكون) قَرَأَ ابْن عَامر.(فَيكونَ) بِنصب النُّون، وهُوَ أظهر على النَّحْو؛ لِأَنَّهُ جَوَاب الْأَمر بِالْفَاءِ. فَيكون على النصب. وَالْقِرَاءَة الْمَعْرُوفَة:(فَيكون) بِالرَّفْع. وَمَعْنَاهُ: فَهُوَ يكون»[1].

ومن السابق نرى أنَّ كلًا من الزجاج والسمعاني، يجيزان القراءة، بيد أنهما يقفان عند ظاهر اللفظ، دون إظهار الأثر المترتب على المعنى.

ومرّ بنا سابقًا موقف ابن عطية من هذه الآية، إلاّ أنّه رد على عدد من آراء المفسرين والنحاة فيها، وتتلخص ردوده بالآتي[2]:

أولًا: رد على اختيار الطبري عطف (يكون) على (يقول)، فقال: «وهو خطأ من جهة المعنى؛ لأنه يقتضي أن القول مع التكوين والوجود».

ثانيًا: رفض رأي الفارسي، ودعوى المجاز في هذه الآية، فقال: «وتكلم أبو علي الفارسي في هذه المسألة بما هو فاسد من جملة الاعتزال لا من جهة العربية. وتلخيص المعتقد في هذه الآية، أن الله عز وجل لم يزل آمرا للمعدومات بشرط وجودها، قادرا مع تأخر المقدورات، عالما مع تأخر وقوع المعلومات...ومن جعل من المفسرين قَضى بمعنى أمضى عند الخلق والإيجاد، فكأن إظهار المخترعات في أوقاتها المؤجلة قول لها كُنْ، إذ التأمل يقتضي ذلك، على نحو قول الشاعر [أبو

(١) تفسير القرآن، ١/ ١٣١.

(٢) انظر على ترتيب الاقتباسات، المحرر الوجيز، ١/ ٢٠٢، ١/ ٤٣٦، ٣/ ٣٩٣.

النجم العجلي]:[الرجز][(١)]... وهذا كله يجري مع قول المعتزلة».

ثالثًا: وضح دعوى مخاطبة المعدومات، فقال: «وذهب أكثر الناس إلى أن الشيء هو الذي يقال له، كالمخاطب، وكأن الله تعالى قال في الأزل لجميع ما خلق: كُنْ بشرط الوقت والصفة، وقال الزجاج لَهُ بمعنى من أجله، وهذا يمكن أن يرد بالمعنى إلى الأول».

إنَّ ابن عطية لم يكن موقفه من الآراء في هذه الآية موقف الناقل دون تمحيص، بل رد على بعض الطروحات حولها، مبيِّنًا فسادها الدلالي المترتب على الإعراب من وجهة نظره.

ولعل أبرز من تصدى من العلماء لمن طعن في قراءة ابن عامر الشيخ علم الدين السخاوي، حيث أفرد عددًا من الصفحات للرد على من طعن بابن عامر وقراءته -وحاولت ذكر ردوده متصرفًا أحيانًا ومقتبسًا أحيانًا أخرى؛ وقد طال الاقتباس للبعد عن الإخلال بلفظ الرد - ويتجلى رده بالآتي[(٢)]:

أولًا: أكّد «أنَّ هذه القراءة ثابتةٌ عن إمام من أئمة المسلمين وما اتَّبَع فيها إلا الأثر، ودليل ذلك أنه قرأ بالرفع في آل عمران، وفي الأنعام[(٣)]؛ فهذا التغليط لا وجه له». وهذه حجة قويّة تؤكد تثبته من النقل.

ثانيًا: تكلم عن مسألة مخاطبة المعدوم، وأشار إلى ما ذكره الزجاج عن قبول بعضهم بأنه من باب التحويل، نحو قوله:﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾[(٤)]، أو

(١) سبق تخريجه ص١١.

(٢) فتح الوصيد: ٣/ ٦٦٢-٦٦٧

(٣) يقصد الآيتين (٥٩) من آل عمران، و(٧٣) من الأنعام. وهذا الكلام ووجد عند الأزهري كما ذكرنا سابقًا، ص١٠-١١.

(٤) البقرة: ٦٥.

حمل على إحياء أموات، أو العكس «فالعرب تشير إلى المتوقع كالإشارة إلى الواقع تقريبـًا لأمره.وأيضـًا فإنَّ المعدوم معلومٌ لله عز وجل موجودٌ في عِلْمِه، وإن لم يكن موجوداً عندنا وقد خاطبوا ما لا يعقل خطاب مَنْ يعقل؛ فالمعدوم إذا كان معلوم الوجود أولى».

ثالثًا: بيّن أنّه وإن سلمنا بالقول بأنّ الآية خبر لا أمر فالنصب في الواجب قد جاء عن العرب، وذكر شواهد سيبويه السابقة.

رابعًا: ردّ على مسألة عدم اتفاق الفعلين أواتفاق الفاعلين، التي لا تجوز في جملة الجزاء، بما يلي:

أولًا: ردّ بما قال به ابن عطيه بأنَّ هذا قول المعتزلة- دون ذكر ابن عطية- مدللًا من خلال هذه الآية على أنَّ القرآن قديم، «ولو كان القول مخلوقًا لافتقر إلى قولٍ آخر إلى مالا يتناهى فيؤدِّي إلى القول بأقوال غير متناهية وذلك محال[١]، أو إلى القول بقول مخلوقٍ لم يقل له كن وذلك باطل لأنه خلاف القرآن».

ثانيًا: ردّ دعوى المجاز، فقال: «وأجبنا عن ذلك بأنْ قلنا:إنَّ الشاعر أضاف القول فيما ذكر إلى مالا يصح منه القول، فعلم أنه على جهة المجاز والتوسع والله سبحانه وتعالى قائل فوجب حَمْلُه على الحقيقة دون المجاز.فإن قالوا:الدليل على أنه محمولٌ على المجاز أنه ليس هناك مقول له كن.قلنا:بل هناك مخاطب وذلك أنَّ الله سبحانه إذا ألف أجزاء المخلوقين مثلاً قال لتلك الأجزاء هذا القول، فكانت بشراً أو حيوانـًا، أو شجرة أو غير ذلك وهذا واضح».

سادسًا: ذكر دعوى المعترضين، المتمثلة بسؤالهم عن كيفية تقدير الجزاء.

---

(١) ورد هذا الكلام عند ابن الجوزي، وقد أسنده بقوله: قال بعض أصحابنا، انظر: زاد المسير، ١/ ١٠٥.

فبيَّن ذلك بتوضيح قوله تعالى:﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًاۗ سُبۡحَٰنَهُۥ ﴾(١) «يعني النصارى فقال سبحانه تعجباً من مقالتهم وقولهم:إنَّ عيسى ابن الله لكونه وُلِدَ من غير أب، ثم ردَّ عليهم إلى أن قال:﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ والبديع الذي يوجد مالم يسبق إليه، أي وكذلك أبدع عيسى كما أبدع السموات والأرض، ثم قال:﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ ﴾ لسببه ﴿ كُن ﴾ فَيَكُون المسبَّب على حذف مضاف. والأمر هاهنا للذي به يكون المكوِّن مثال ذلك أنه سبحانه قضى النفخ في مريم الذي يخلق به عيسى في وقتٍ... أو تكون الهاء في «له» عائدة إلى المكون بمعنى لأجله أي:يقول لأجل إيجاده للسبب كن فيكون المقضيّ، أو المسبب».

ومن السابق نرى أنّ الشيخ السخاوي ذكر غالب اعتراضات المعترضين، وردّ عليها بردود علميّة تتمثل بحجيّة القراءة؛ لأنّها سبعية، فلا مجال لردها، ثم احتج بالسماع من الشواهد الشعرية التي ذكرها سيبويه؛ لأنها تدعم القراءة، واعترض على القول بالمجاز لأنّ الله قال عن ذاته أنه قال، فكيف ننفي عنه هذه الصفة؟وما جاء من شواهد على دعوى المجاز كان لمن لا يقول، ولا يعقل، فالقياس هنا فاسد، كما بيّن أنّ المخاطب في (كن) ليس هو الكائن؛ إذ إنّ أجزاء المـُكَوِّن هي المخاطبة وهي شكل آخر عن المـُكَوَّن، وذلك مثل (النفخة) المكونة لسيدنا عيسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ. وهذا يشير إلى دليل آخر استعان به في ردوده وهو سياق الآيات.

وأكَّد أبو حيان أمرين وردا عند السخاوي، الأول:رد دعوى المجاز بالتدليل على ذلك من خلال صيغة التوكيد في الآية، إذ قال ناقلًا ما قاله بعض العلماء: «ولا يجوز أن يحمل على المجاز؛ إذ ذلك إنما يكون في الجمادات، ولا يكون فيمن يصح منه القول إلا بدليل. ويقوي ذلك أن المصدر فيه الذي هو قولنا من [الآية ٤٠

(١) البقرة: ١١٦.

من النحل] وُكِّد بمصدر آخر... وأهل العربية مجمعون، على أنهم إذا أكدوا الفعل بالمصدر كان حقيقة، ولذلك جاء قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾(١) إذ كان الله تعالى متولِّيَ تكليمه»(٢).

والثاني: الانتصار لابن عامر وفصاحته وصحة نقله بالتواتر، ورفض ما قالة ابن مجاهد في حقه، فقال: «وهذا قول خطأ، لأن هذه القراءة في السبعة، فهي قراءة متواترة، ثم هي بعد قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي، لم يكن ليلحن. وقراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنها لحن، من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر، إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر»(٣).

وزاد ابن مالك عند حديثه عن مواضع إضمار (أنْ) الناصبة، إضمارها في اختيار الكلام، ونسبه إلى الكوفيين، فقال: «ثم أشرت إلى إجراء التقليل مجرى النفي في إيلائه جوابا منصوبا فيقال: «قل: ما تأتينا فتحدثنا»، كما يقال: «ما تأتينا فتحدثنا، فجواز هذا وأمثاله متفق عليه. وزاد الكوفيون إجراء التشبيه مجرى النفي نحو: «كأنك أمير فنطيعك»؛ لأن فيه معنى: ما أنت أمير فنطيعك.وكذلك أجروا الحصر بـ(إنما) كقولهم:إنما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره، وعليه قراءة ابن عامر: «فإنما يقول له كن فيكونَ»(٤). وأكد ذلك كل من: السيوطي(٥)، والصبان(٦).

(١) النساء: ١٦٤.
(٢) البحر المحيط، ١/ ٥٨٥.
(٣) السابق، ١/ ٥٨٦.
(٤) شرح الكافية الشافية، ٣/ ١٥٥٥.
(٥) همع الهوامع، ٢/ ٤٠١.
(٦) حاشية الصبان، ٣/ ٤٤٦.

وقال أيضًا: «فيجوز في الاختيار إضمار أنْ الناصبة بعد الواووالفاء الواقعتين بين مجزومي أداة شرط، أو بعدهما، أو بعد حصر بـ(إنّما)...ومثال الثالث قراءة ابن عامر[الآية] بالنصب، على تقدير: فإنما يكون منه كن فيكون من ذلك الأمر، وهو نادر لا يكاد يعثر على مثله إلا في ضرورة الشعر»[١].

إنّ الكلام السابق يشير إلى وضع قاعدة نحوية من قبل النحاة، هذه القاعدة مبنية على أساس المسموع، سواء من كلام العرب، أم من القراءات القرآنية، وهذا ما أكده ابن مالك، أمّا وصفه الأمر بالندرة، فليس هذا من كلام ابن مالك، بل هو من شرح ولده بدر الدين[٢].

ويؤكد ناظر الجيش أنّ قراءة ابن عامر ثابتة بالتواتر، ومن ثم فلا مجال لإنكارها، ويقف عند عدد من أقوال العلماء سابقة الذكر حول القراءة، ثم يخلص إلى القول: «والأولى أن يقال: اكتفى في النصب بصورة الأمر، والأمر ينصب جوابه، فلما اشتمل هذا التركيب على صورة أمر وجواب في اللفظ عومل بما يعامل به الأمر والجواب الحقيقيان. وعلى هذا يقال: مجموع الكلام من الأمر والجواب هو الكناية عن سرعة الخلق والإيجاد»[٣].

إنَّ ناظر الجيش يعود بنا إلى غالب كلام العلماء حول هذه الآية، في أنه روعي ظاهر اللفظ فيها، بيد أنه يختلف عن سابقيه بأنه سوى بين الأمر والجواب الحقيقيين وبين الأمر والجواب الشكليين.

ويؤكد إبراهيم بن محمد الصفاقسي، صاحب تفسير المجيد في إعراب القرآن

---

(١) شرح التسهيل، ٤/ ٤٤٤-٤٤٦.

(٢) تمهيد القواعد، ٨/ ٤٢٤٩.

(٣) السابق، ٨/ ٤٢٤٩.

المجيد، ما جاء به ابن مالك عن الكوفيين، ولكنه يذكر وجهًا آخر لهذه القراءة، نقله عن ابن الضائع، إذ قال: «زاد ابن الضائع في نصب (فيكون) وجهًا حسنًا وهو نصبه في جواب الشرط وهو (إذا)، ويصح فيه وجه ثالث على مذهب الكوفيين وهو لغة في المصدر، الحصر بـ(إنما)؛ لأنهم أجازوا:إنما هي ضربة من أسد فيحطم ظهره»[(١)].

إنَّ رأي ابن الضائع في أنَّ النصب كان بسبب وجود (إذا) لقي صداه في الشرح والبيان لدى البقاعي، حيث ذكر أنّه أمعن النظر في هذه الآية، وما فيها من أقوال، فظهر له أنَّ علة النصب كانت بسبب وجود (إذا) مبيِّنًا أنَّه عاد إلى كلام العلامة الرضي حول (إذا) وأحوالها، فقال: «فأمعنت النظر في ذلك لوقوع القطع بصحة قراءة ابن عامر لتواترها نقلاً عمن أنزل عليه القرآن، فلما رأيته لم ينصب إلا ما في حيز (إذا) علمت أن ذلك لأجلها لما فيها من معنى الشرط، فيكون مثل قوله تعالى في الشورى: ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا ﴾[(٢)] بنصب (يعلم)[(٣)] في قراءة غير نافع وابن عامر على بعض التوجيهات، وذلك ماشٍ على نهج السداد من غير كلفة ولا استبعاد إذا تؤمل الكلام على (إذا)»[(٤)].

وقد بسط البقاعي الحديث في هذه المسألة مستشهدًا بكلام الرضي، ونقف

---

(١) المجيد في إعراب القرآن المجيد، ٣٨٩.

(٢) الشورى: ٣٥.

(٣) قال تعالى: ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ [الشورى: ٣٥] قَرَأَ نَافِع وَابْن عَامر (وَيعلمُ) بِالرَّفْع على الِاسْتِئْنَاف وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {وَيعلم الَّذين} بِالنّصب على إِضْمَار أَن.انظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ٦٤٣، والتيسير، الداني، ١٩٥، جاء في الحجة لابن فارس: «يقرأ بالنصب والرفع. فالحجة لمن نصب: أنه صرفه عن المجزوم، والنّصب بالواو عند الكوفيين، وبإضمار (أن) عند البصريين. ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[آل عمران: ١٤٢] بالنصب والحجة لمن رفع: أنه استأنف بالواو لتمام الشرط والجزاء بابتدائه وجوابه» ١/ ٣١٩.

(٤) نظم الدرر، ٢/ ١٣١.

هنا عند أهم ما نقله[١]:

أولاً: ذكر أنَّ «(إذا) للمستقبل وفيها معنى الشرط، فلذلك اختير بعدها الفعل، والأصل في استعمال (إذا) أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل، مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به،...و (إن) موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل، مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه ولا بعدم وقوعه...و(إذا) للأمر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل...لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيراً في الأمور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها عن خلاف ما نتوقعه جوّزوا تضمين (إذا) معنى (إن) كما في (متى) وسائر الأسماء الجوازم، فيقول القائل: إذا جئتني فأنت مكرم - شاكًا في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتني سواء».

ثانيًا: بيَّن أنّه «لما كثر دخول معنى الشرط في (إذا) وخروجه عن أصله من الوقت المعين جاز استعماله وإن لم يكن فيه معنى (إن) الشرطية- وذلك في الأمور القطعية - استعمال (إذا) المتضمنة لمعنى (إن)، وذلك لمجيء جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء وإن لم يكونا شرطًا وجزاء»[٢].

ثالثًا: نقل كلامه عن نصب الفعل بعد الفاء والواو، «فـ(أن) قد تضمر بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء، نحو: إن تأتيني فتكرمني - أو لو تكرمني - آتك، أو بعد الشرط والجزاء، نحو: إن تأتني آتك فأكرمك - أو: وأكرمك - وذلك لمشابهة الشرط في الأول والجزاء في الثاني المنفي، إذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط، ووجود الشرط مفروض، فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة».

---

(١) السابق، ٢/ ١٢٩-١٣٣.

(٢) انظر: شرحه للكافية، الرضي: ٣/ ١٨٤-١٨٧.

وتكلم أخيرًا عن ترجيح النصب لديه على الرفع، محتجًا بأنّ الرفع يجعل الجملة معطوفة على ما سبق، وذلك بالفاء، وبهذا يتحد القول مع التكوين في القدم، وهذا ما لا يصح، فقال: «وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال والاستقبال ظاهر في معنى الحال، فلو أبقوه مرفوعـًا لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء، يعني:فكان يلزم أن يكون الكون قديمـًا كالقول، فصرفه إلى النصب منبه في الظاهر على أنه ليس معطوفـًا، إذ المضارع المنصوب بأن مفرد، وقبل الفاء المذكورة جملة، ويتخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد إذن، فكان فيه شيآن: رفع جانب كون الفاء للعطف.وتقوية كونه للجزاء؛ فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبـًا»(١).

وبعد هذا التطواف يخلص البقاعي إلى أنّ «التقدير هنا والله أعلم:فكونه واقعًا حقًا ليس بخيال كالسحر والتمويهات، فعلى هذا قراءة النصب أبلغ لظهورها في الصرف عن الحال إلى الاستقبال مع ما دلت عليه من سرعة الكون وأنه حق».

ومع ما مضى من كلام للعلامة البقاعي، نرى أنه لم يكن كغيره من العلماء الذي حاولوا إيجاد تخريج لقراءة النصب، مقدمين الرفع على النصب، بل نحى منحى آخر بتفضيله قراءة النصب؛ لأنها أصوب من جهة المعنى، علاوة على التركيب.

وذكر الزركشي كلام الفارسي في هذه الآية، فقال: «والأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر لتضمنه اللزوم نحو:إنْ زرتنا فلنكرمك، يريدون تأكيد إيجاب الإكرام

---

(١) انظر: شرحه للكافية، الرضي: ٤/ ٦٥-٦٧.

عليهم...لأنّ الأمر للإيجاب يشبه الخبر في إيجابه»[١].

إنّ في الكلام السابق لمحة بلاغية، تشير إلى تقديم أسلوب الأمر بمعنى الخبر على الخبر القائم بذاته؛ فالخبر في اللغة يحتمل الصدق والكذب، في حين أنَّ الأمر لا يحتملهما، لذا كان الخبر على صيغة الأمر أبلغ من الخبر وحده، وفيه علاوة على ذلك صورة من صور التأكيد.

ويذهب الأنجري مذهبًا يخالف فيه عددًا من العلماء؛ إذ يرى وقوع القول من الله – عز وجل– وهذا الرأي مكّنه من التقدير في هذه الآية؛ والذي يخرج قراءة النصب من دائرة الإشكال القائم حولها، إذ قال: «وقد يجاب بحمله على المعنى، والتقدير: إن قلت كن يكن»[٢].

وقفة مع ما سبق:

لقد وقفنا سابقًا مع أقوال المعترضين على قراءة ابن عامر والمؤيدين لها، وبعد النظر في هذه المسألة، فإنَّنا نود الإشارة إلى الآتي:

أولًا: إنّ محور البحث لا يدور حول إثبات صحة القراءة، فهذا الأمر مقطوع فيه، يقول الإمام الذهبي: «إن الإجماع قد انعقد قطعًا على تلقي حرف ابن عامر بالقبول»[٣]، ويقول نظام الدين النيسابوري: «والحق عندي في هذا المقام أن القرآن حجة على غيره وليس غيره حجة عليه، والقراءات السبع كلها متواترة فكيف يمكن تخطئة بعضها؟ فإذا ورد في القرآن المعجز مثل هذا التركيب لزم القول بصحته، وفصاحته وأن لا يلتفت إلى أنه هل ورد له نظير في أشعار العرب وتراكيبهم أم لا،

(١) البرهان في علوم القرآن، ٢/ ٢٩٠-٢٩١.

(٢) البحر المديد، ١/ ١٥٧.

(٣) معرفة القراء الكبار، ١/ ١٩٥.

وإن ورد فكثير أم لا؟»[١].

ثانيًا: لقد أثبت العلماء من لدن سيبويه ومن جاء بعده أنَّ نصب جواب الطلب في هذا المقام قد ورد في كلام العرب، وذكر لنا شعرًا يثبت ذلك، ثم بيَّن لنا العلامة ابن مالك أنّ النصب في هذا القراءة جاء لوقوع الفاء بعد أداة حصر هي (إنمّا)، وهذا ما أجازه الكوفيون، مستشهدين على ذلك بكلام العرب، وهو قولهم: «إنما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره».

ثالثًا: لقد ساوى بعض العلماء بين خطاب الله والخطاب العادي بين البشر، فأخضعوا خطاب الله لقوانين الخطاب البشري، وهذا ما لا يجوز، إذ إنّنا بين أمرين؛ فإمّا أن نثبت لله القدرة المطلقة، ومن ثم فهو قادر على أن يخاطب المعدوم، ويجعله موجودًا، ثم ينشئه نشأة أخرى، وأن نثبت له ما أثبت لنفسه من كلام وقول وأمر، أو ننفي ذلك أو نحجِّمه، وهذا ما لا يليق بعظم قدر المولى جل وعز، ومن هنا فإن دعوى (المجاز)، ودعوى (مخاطبة المعدوم) باطلة، ولا تليق بكمال الله.

رابعًا: رفض العلماء هذه القراءة بدعوى أنه لا فائدة من هذا التركيب دلاليًا، إذ إنّ الفاعل في كليهما واحد، وهذا ما لا يستقيم مع جملة الشرط، وهذا الكلام بني على أساس ما ذكرنا سابقًا من عدم فائدة مخاطبة المعدوم، ولعلنا نقول:إنّ الفاعل الأول في هذه الآية ليس هو الثاني؛ فقوله:(كن) هو أمر لصورة مغايرة عن الثانية تمامًا، فالله قد يأمر التراب فيحوله بشرًا، فالأول مغاير للثاني، أو المعدوم المساوي للموجود عنده، فيكون شيئًا أراده، وهذه الصورة لا تساوي:إنْ كنتَ تكن، لأن هذا التركيب يشير إلى ذات واحدة، بيد أن القراءة، تشير إلى ذاتين منفصلتين، ولو كانت إحداهما أصلًا للأخرى.

---

(١) غرائب القرآن، ٣/ ١٧٢.

خامسًا: إنّ النظر إلى هذه القراءة كان يمكن أن يكون على أساس تأويل الظاهر من القول، أي بحمله على المعنى، كما قال بذلك الأنجري، فإذا كان العلماء قد نظروا إلى مسألة تساوي المبتدأ والخبر كما في قولهم:أنت أنت، وشعري شعري، على أنها لا يمكن أن تكون على أساس الظاهر من اللفظ؛ لاتحاد اللفظين كما في قراءة ابن عامر، وراحوا يلتمسون لها التأويل، لجزمهم بأن المتكلم لا يمكن أن يصدر منه هذا الكلام والدلالة واحدة لديه، فإذا كان هذا لا يجوز في حق المتكلم العادي، فهل يجوز في حق الله !؟ يقول ابن جني: «... هذا كله وغيره مما هو جار مجراه، محمول عندنا على معناه دون لفظه؛ ألا ترى أن المعنى: وشعرى متناهٍ في الجودة، على ما تعرفه وكما بلغك...وأنت أنت أي: وأنت المعروف بالكرم...فلولا هذه الأغراض وأنها مرادة معتزمة، لم يجز شيء من ذلك؛ لتعرى الجزء الآخر من زيادة الفائدة على الجزء الأول. وكأنه إنما أعيد لفظ الأول لضرب من الإدلال والثقة بمحصول الحال»[(١)].

سادسًا: يهون الأمر لو أنّ علماء القراءات، والنحاة ممن أنكروا قراءة ابن عامر، جعلوها من باب تفاوت مستويات الفصاحة، يقول المقدسي: «غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم. فمما نسب إليهم وفيه إنكار أهل اللغة وغيرهم... ونصب «كن فيكون»... وغير ذلك،... وإن صح النقل فيه فهو من بقايا الأحرف السبعة التي كانت القراءة المباحة عليه على ما هو جائز في العربية فصيحا كان أو دون ذلك»[(٢)].ويؤكد هذا الكلام أبو حيان، فيقول: «والقراءة سنة متبعة، ويوجد فيها

(١) الخصائص، ٣/ ٣٤٠.

(٢) المرشد الوجيز، ١٧٤-١٧٦.

الفصيح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى للذكر»[١].ويقول ابن عاشور: «ومدونات النحو ما قصد بها إلا ضبط قواعد العربية الغالبة؛ ليجري عليها الناشئون في اللغة العربية، وليست حاصرة لاستعمال فصحاء العرب، والقراء حجة على النحاة دون العكس، وقواعد النحو لا تمنع إلا قياس المولدين على ما ورد نادراً في الكلام الفصيح، والندرة لا تنافي الفصاحة»[٢].

سابعًا: ليس من المنطق وصف قراءة عربي فصيح عاش في عصر الفصاحة والبلاغة بأنها وهم أو خطأ، إذ لو كان مخطئًا لما قرأ السياق ذاته في آيات محددة بالنصب، وأخرى بالرفع[٣] دالاً على شدة ضبطه.

ثامنًا:إنّ جعل قراءة ابن عامر صحيحة على الظاهر فقط، هو طعن في النص القرآني؛ لأنّ التركيب الظاهر (بالنصب) لا يفضي إلى الدلالة الصحيحة منه، فهل القرآن قاصر حتى يكون شكليًا فقط؟إنَّنا يمكن أن نتجاوز الظاهر من اللفظ، لنبحث عن سياق المقام، فالمعترضون لا يجيزون:إنْ قمتَ تَقمْ، وعليه لا تجوز قراءة النصب:إنْ كنت تكن، نقول:إنّ المتكلم في هذه السياقات لا ينطق بهذا التركيب إلا مع وجود سياق مقامي يفهم من الكلام بدون تتمةٍ للكلام؛ فالجملة الأولى يمكن صرفها على النحو الآتي:إنْ قمتَ تَقمْ كريمًا، أو مهانًا، وهذا يصرف معنى القيام الأول عن القيام الثاني المقترن بدلالة الحال، ومثله قراءة النصب:إنْ كنت تكنْ على ما أراد الله.

---

(١) البحر المحيط، ٨/ ٥٢٣.

(٢) التحرير والتنوير، ٧/ ٧٨.

(٣) أقصد الآيتين (٥٩) من آل عمران و(٧٣) من الأنعام.

الخاتمة

وبعد هذا العرض لموقف العلماء من قراءة ابن عامر (كن فيكونَ) بالنصب، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

أولًا: يعد ابن عامر تابعيًا جليلًا، من العرب الخلص، صحة روايته، وصح سندها، وهي سبعية لا مجال لردها، أو الطعن فيها.

ثانيًا:لاقت قراءة ابن عامر (كن فيكونَ) بالنصب، اعتراضًا من كثير من العلماء، وانقسموا إلى رافض مخطِّئٍ، أو مضعِّفٍ.

ثالثًا: يعد سيبويه أوّل من ضعف هذه القراءة، مع أنه ذكر عددًا من الشواهد في بابها، ولكنه قليلة الورود بالنسبة إليه، ويعد الفارسي أكثر المعترضين الذين أطالوا الكلام في الاعتراض على هذه القراءة.

رابعًا: أجاز عدد من العلماء قراءة ابن عامر، ودافعوا عنها، وتمثلت ردودهم بتأكيد صحة القراءة بجعلها على باب من الأبواب الآتية:

١ . أنها جاءت على أساس موافقة الظاهر من تركيب الجملة الطلبية، وقد قال به العديد من العلماء.

٢ . جعل ابن مالك من مواضع إضمار (أن) الناصبة للمضارع، وقوعها في سياق (إنما)، ونسب هذا الأمر للكوفيين، وذكر شاهدًا على ذلك.

٣ . رأى ابن الضائع في هذه القراءة وجهًا حسنًا، وهو نصبه في جواب الشرط؛ لتقدم (إذا) في بداية السياق.

خامسًا: نظر العديد من المفسرين إلى الآية على أساس نطاق القدرة البشرية، ولم ينظروا لها على أساس مطلق القدرة الإلهية؛ ولذا أخضعوا الآية إلى الاتجاهات

العقدية لديهم، فنفوا الكلام، أو القول، أو إيجاد المعدوم أو مخاطبته، ولذا لم يصلح التركيب النحوي لديهم؛ لأنّه لا تغاير في الفاعلية في التركيب، كما صرفوا المسألة عن جهة الحقيقة إلى جهة المجاز، مع أنّ الله على كل شيء قدير، وقدرته نافذة في المعدوم والموجود، وما دام أنه قادر على إيجاد الشيء من المعدوم، فهو قادر على مخاطبة المعدوم، وعليه فالفاعل الأول هو (المعدوم) أو الأصل، مثل التراب، والفاعل الثاني هو المتكون منها (الموجود) والله أعلم.

سادسًا: إنّ القرآن الكريم هو الحجة على اللغة العربية وليست اللغة حجة على القرآن، والقواعد لا تشمل اللغة العربية بأكملها، ولا تشمل جميع مستويات الفصاحة، والتي يمكن أن تقع القراءات ضمن نطاقها.

التوصيات:

يوصي الباحثان **بأن تكون الدراسات في مثل هذا الباب قائمة على المنهج التداولي، والارتكاز على السياق؛ لبيان الدلالة الحقيقة من النص؛ المشير إلى صحة التركيب أو عدم صحته.**

المصادر والمراجع

- الإبانة في اللغة العربية، سلمة بن مسلم العوتبي، تحقيق:عبد الكريم خليفة وآخرون، وزارة التراث القومي، مسقط، عمان، ط١، ١٩٩٩م.

- الأزمنة والأمكنة، أحمد بن محمد الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

- أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، تحقيق:محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

- إصلاح المنطق، يعقوب بن السكيت، تحقيق:محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٢م.

- الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تحقيق:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

- إعراب القرآن، إسماعيل بن محمد الأصبهاني، تقديم:فائزة المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط١، ١٩٩٥م.

- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٠م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.

- إيضاح شواهد الإيضاح، الحسين بن عبدالله القيسي، تحقيق:محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

- باهر البرهان في معانى مشكلات القرآن، محمود بن أبي الحسن، تحقيق:سعاد بابقي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٩٨م.

- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١ م.

- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أحمد بن محمد الأنجري، تحقيق:أحمد عبد الله القرشي، الناشر: الدكتور حسن عباس زكي، القاهرة، ١٤١٩هـ.

- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٩٥٧م.

- التحرير والتنوير، محمد الطاهر عاشور، دار سحنون، تونس، ١٩٩٧م.

- تفسير البيضاوي، ناصر الدين البيضاوي، تحقيق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

- تفسير ابن عطية، عبد الحق بن عطية، تحقيق:عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

- تفسير الطبري، محمد بن جرير، تحقيق:أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

- تفسير القرآن، منصور بن محمد السمعاني، تحقيق:ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٩٩٧م.

- تفسير القرآن العزيز، محمد ابن أبي زَمَنين، تحقيق: حسين عكاشة، ومحمد الكنز، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

- تفسير النسفي، عبد الله بن أحمد النسفي، تحقيق:يوسف بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد (ناظر

الجيش) تحقيق: علي فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف عبد الرحمن الكلبي، تحقيق:بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

- التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد الداني، تحقيق:أتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.

- جامع البيان، عثمان بن سعيد الداني، جامعة الشارقة، الإمارات، ط١، ٢٠٠٧م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي، تحقيق:محمد فاضل، وفخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

- حاشية الصبان، محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق:سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت.

- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق:عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.

- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق:بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٤م.

- الخصائص، عثمان ابن جني، تحقيق:محمد النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٤، ١٩٩٠م.

- الدر المصون، السمين الحلبي، تحقيق:أحمد محمد الخراط، دار القلم،

دمشق، ط١، ١٩٨٦م.

- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري، تحقيق:عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

- ديوان الأعشى، تحقيق محمد حسين، مكتبة الآداب، الجماميز، مصر، ١٩٥٠م.

- ديوان جميل بثينة، دار بيروت، بيروت، ١٩٨٢م.

- ديوان الحطيئة، دراسة:مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تقديم:فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

- ديوان عمرو بن أحمر الباهلي، تحقيق:حسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق.

- زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن محمد الجوزي، تحقيق:عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن مجاهد، تحقيق:شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.

- سر صناعة الإعراب، عثمان ابن جني، تحقيق:حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق:محمد علي هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٤م.

- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق:عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دارهجر، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

- شرح الكافية، رضي الدين الإستراباذي، تحقيق:يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٩٧٨م.

- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي، مكة المكرمة، إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٢م.

- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق:إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

- غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد الجزري، تحقيق:برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.

- غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة تاج القراء، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.

- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين النيسابوري، تحقيق:زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

- فتح الوصيد في شرح القصيد، علم الدين السخاوي، تحقيق:مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ٢٠٠٢م.

- قراءات الإمام ابن عامر، سامي عبد الفتاح هلال، دار الصحابة، طنطا، ط١،

٢٠٠٧م.

– الكتاب، سيبويه، تحقيق:عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

– الكشاف، جار الله الزمخشري، تحقيق:عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

– اللامات، عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق:مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

– المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين النيسابوري، تحقيق: سبيع حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.

– مجاز القران، معمر بن المثنى، تحقيق:محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.

– المجيد في إعراب القرآن المجيد، موسى محمد زنين الصفاقسي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط١، ١٩٩٢م.

– المحتسب، عثمان بن جني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الدينية، مصر.

– المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، شهاب الدين المقدسي، تحقيق:طيار قولاج، دار صادر، بيروت، ١٩٧٥م.

– المزهر في اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق:فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

– مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تحقيق:محمد خير الحلواني،

دار الشرق العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تحقيق:حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

- معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، ط١، ١٩٩١ م.

- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق:أحمد نجاتي ومحمّد النجار، نشر ناصر خسرو، طهران.

- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق:عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

- معاني القرآن الكريم وإعرابه، أبو جعفر النحاس، تحقيق:محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.

- معجم الفروق اللغوية، أبو الهلال العسكري، تحقيق: بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٢هـ.

- معرفة القراء الكبار، شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق:مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.

- المفصل، جار الله الزمخشري، تحقيق:علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

- المقتضب، محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة، عالم

الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.

- النشر في القراءات العشر، شمس الدين الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.

- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

- همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق:عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

- الوجوه والنظائر، أبو الهلال العسكري، تحقيق:محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

The Function of Request in the Accusative Case in the Reading of Ibn Amir

Dr. Riyad Rizkallah Abu Hula

Professor of Language and Assistant Grammar
Hashemite University, Jordan

Abstract

The reading of Ibn Amir (*kun fa-yakuun*) in the accusative case has been rejected because the function of request in the accusative case has not been denoted. This study has concluded a number of results, such as: Ibn Malik has noted that one situation of deleting the accusative *inna* is when it occurs within the *innama* context. He has attributed this case to the Kufan grammarians' viewpoint· Ibn al-Dhaak'i[c] has pointed out that this accusative case is optionally accepted where the article *idhaa* precedes *anna*. The context will be helpful for the structure to be grammatically well-formed. For example, the sentence: *in qumta taqum* is not grammatical. However, the sentence: *in qumta taqum kariim-an, aw muhan-an* is grammatical. This structure has distinguished the meaning of the first standing up situation from the second one; the reading with the accusative case is the same: *in kunta takun ala ma araada allah*.

Key words:

reading, Ibn Amir, imperative clause, accusative case, nominative case.